

اسم المقال: "التنظيم القانوني لانتخابات المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة"

اسم الكاتب: عيسى سيف التميمي، سام دله

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/8691>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/11 19:42 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>



جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلوم
القانونية



المجلد 21، العدد 3
ربيع الأول 1446 هـ / سبتمبر 2024م

التقديم الدولي المعياري للدوريات 2616-6526

"التنظيم القانوني لانتخابات المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة"

عيسى سيف التميمي⁽¹⁾

سام دله⁽²⁾

تاريخ القبول: 2023-05-13

تاريخ الاستلام: 2023-03-28

ملخص البحث:

يتمحور البحث حول حق سياسي يتمتع به مواطنو إمارة الشارقة، ويتجلى في انتخاب ممثلين عنهم لعضوية المجلس الاستشاري في الشارقة الذي يعد أحد السلطات العامة في الإمارة ويُعد في طبيعته بمثابة السلطة التشريعية. وهذا الأمر يجعل إمارة الشارقة تمتاز عن باقي الإمارات الأعضاء في دولة الإمارات من حيث تكوين سلطاتها المحلية وتبنيها لنظام انتخابي نيابي. ونظراً لأهمية الموضوع وحدثه، تناول البحث أهم المفاهيم والأنظمة والقواعد المتعلقة بالعملية الانتخابية، وتمت دراستها في ضوء التنظيم القانوني لانتخابات المجلس الاستشاري، ومن خلالها تم التعريف بتكوين المجلس الاستشاري واختصاصاته، وكذلك بيان ماهية الانتخاب وكيفية إدارته، وتم تفصيل أهم ما يتعلق بقواعد ومراحل وأطراف العملية الانتخابية في إمارة الشارقة وتكييفها سنداً للأنظمة والقواعد المتعارف عليها في الفقه السياسي والدستوري بهذا الشأن.

الكلمات الدالة: انتخاب، مرشح، ناخب، مجلس، استشاري.

(1) كلية القانون – جامعة الشارقة (الشارقة – الإمارات العربية المتحدة)

eisasaif@gmail.com

(2) كلية القانون – جامعة الشارقة (الشارقة – الإمارات العربية المتحدة)

المقدمة

تعد الانتخابات إحدى الحقوق السياسية التي يقر بها القانونيون والسياسيون، وبالأخص الانتخابات النيابية أو البرلمانية كونها تكشف مدى اتجاه الدول نحو الديمقراطية الحقيقية من خلال كفالة حق الشعب في المشاركة بالحياة السياسية، الأمر الذي يُنمي عند المواطن الإحساس بالذات ويرسخ دوره السياسي في المجتمع الذي يعيش فيه، كما يزيد من شعوره بالانتماء لوطنه وتحمله المسؤولية اتجاه مجتمعه، وتؤثر المشاركة السياسية كذلك على السياسة العامة في الدولة؛ إذ إنها تعكس رغبات المواطنين في الاشتراك في صنع القرار السياسي وتقرير المصير تحقيقاً للديمقراطية. لذا تحرص الدول على تنظيم العملية الانتخابية بموجب تشريعات لتضمن ممارستها بصورة سليمة تحقق الغاية منها

وفي إمارة الشارقة جاءت التجربة الانتخابية سنداَ لرؤية صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي -عضو المجلس الأعلى للاتحاد حاكم إمارة الشارقة - حفظه الله ورعاه- في تكريس ودعم مبدأ الشورى الذي أوصانا به ديننا الإسلامي الحنيف وتأصيله في وجدان أبناء الإمارة، وفي ضوء هذه الرؤية وبعد مرور ستة عشر عاماً من تأسيس المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة ورسوخ الممارسة الديمقراطية، واتباعاً بمسيرة التمكين السياسي الذي تشهده دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال النجاحات المتتالية لانتخابات المجلس الوطني الاتحادي، جاءت النقلة النوعية في طريقة تكوين المجلس الاستشاري بانتخاب نصف أعضائه لممارسة حقهم في المشاركة السياسية من خلال الترشح لعضويته التي تم تنظيمها بموجب المرسوم الأميري رقم (59) لسنة 2015م بشأن تنظيم انتخابات المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة، ومضت دورتان انتخابيتان للمجلس الاستشاري -حتى تاريخ هذه الدراسة- أولها في عام 2015م والأخرى في 2019م، تحقق فيهما نجاح ملفت رغم حداثة العملية الانتخابية على مجتمع ومواطني دولة الإمارات عموماً وإمارة الشارقة خصوصاً

أهداف البحث:

نهدف من هذه الدراسة تحليل القواعد القانونية المنظمة لانتخابات المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة، والوقوف على ما يمكن تعديله واستحداثه من قواعد لتطویر وتحسين النظام القانوني لهذا النموذج الانتخابي، لتحقيق نجاحه واستمراره بما يتوافق مع أفضل الممارسات والمتغيرات في هذا المجال

أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تعمل على تكييف النظام القانوني لانتخابات المجلس الاستشاري في إمارة الشارقة، وبيان أي الأنظمة والقواعد والضوابط الانتخابية التي تبناها وتفرد بها، كما تحرص الدراسة على توضيح مفاهيم العملية الانتخابية ومراحلها وأدوار أطرافها وتنمية الوعي بها وترسيخها لدى المجتمع والمواطن نظراً لحدائث العملية الانتخابية في دولة الإمارات اتحادياً ومحلياً، وإلى جانب ذلك ستساهم هذه الدراسة في وضع أساس الإطار العلمي للعملية الانتخابية في إمارة الشارقة تمهيداً لممارستها في تكوين مجالس أحر كالمجالس البلدية والأهلية والمجتمعية التي تزخر بها إمارة الشارقة.

إشكالية البحث:

تُعد انتخابات المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة النموذج المحلي الوحيد المشابه لانتخابات المجلس الوطني الاتحادي، وقد تبنى المشرع الانتخابي في إمارة الشارقة بعض الأنظمة والقواعد الانتخابية الخاصة التي تختلف في بعض الجوانب عن المجلس الوطني الاتحادي، لذا تتمثل إشكالية الدراسة في تكييف الأنظمة والقواعد التي تم تبينها في هذه الانتخابات، وذلك في ضوء قلة الدراسات التي تناولت الموضوع نظراً لحدائثه من جانب واتصاله بفئة محددة من مجتمع دولة الإمارات (مواطني إمارة الشارقة) من جانب آخر.

منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي والاستنباطي في هذا البحث، فمن خلال المنهج الوصفي تمكنا من بيان نظم وقواعد ومراحل العملية الانتخابية المتعارف عليها، وساعدنا المنهج الاستنباطي في تكييف التنظيم القانوني لانتخابات الاستشاري وبيان ما تبناه وانفرد به فيما يخص العملية الانتخابية.

خطة البحث:

المبحث الأول: أساس انتخابات المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة

المطلب الأول: تكوين المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة ووظائفه

المطلب الثاني: ماهية الانتخابات

المطلب الثالث: إدارة العملية الانتخابية

المبحث الثاني: المرحلة التمهيدية للعملية الانتخابية

المطلب الأول: هيئة الناخبين

المطلب الثاني: الترشيح للانتخابات

المبحث الثالث: مرحلة التصويت في العملية الانتخابية وما يتبعها

المطلب الأول: تنظيم عملية التصويت والفرز

المطلب الثاني: المخالفات والطعون الانتخابية

المبحث الأول: أساس انتخابات المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة

بدأت التجربة الانتخابية للمجلس الاستشاري لإمارة الشارقة منذ عام 2015م، أي بعد مضي ستة عشر عاماً من تأسيس المجلس في 1999م التي تعد في نظرنا- مدة كفيلة لترسيخ مفاهيم الديمقراطية والعمل البرلماني في إمارة الشارقة، كما أن هذه التجربة الانتخابية جاءت تبعاً لمسيرة المشاركة والتمكين السياسي في عملية صنع القرار الوطني التي شهدتها دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال الدورات الناجحة لانتخابات المجلس الوطني الاتحادي، وبذلك فإن انتخابات المجلس الاستشاري تعد نقلة نوعية لإمارة الشارقة في تعزيز أسس المشاركة السياسية وإرساء مبادئ الشورى التي تمكن مواطنيها حق ممارسة العمل السياسي والمشاركة في اتخاذ القرار، وللتعريف بالجوانب العامة لانتخابات المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة، سنتناول في هذا المبحث تكوين المجلس الاستشاري واختصاصاته وماهية العملية الانتخابية، بالإضافة إلى كيفية إدارة العملية الانتخابية.

المطلب الأول: تكوين المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة واختصاصاته

أصدر صاحب السمو الشيخ الدكتور / سلطان بن محمد القاسمي -عضو المجلس الأعلى للاتحاد حاكم إمارة الشارقة، في السادس من ديسمبر عام 1999م القانون رقم (3) لسنة 1999م بشأن إنشاء المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة، حيث نصت المادة (2) منه على أن "يُنشأ في الإمارة مجلس استشاري يسمى (المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة) يكون عوناً للحاكم ويمارس المهام المنوطة به وفقاً للأحكام واللوائح والأنظمة والقرارات الصادرة بموجب هذا القانون، وتكون للمجلس الشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي ويكون مقره مدينة الشارقة..."، وقياساً على تكوين السلطات الاتحادية في دولة الإمارات، فإن المجلس الاستشاري يعد نموذجاً محلياً للمجلس الوطني الاتحادي، ويشكل إحدى السلطات العامة لإمارة الشارقة التي تتكون بحسب العرف الدستوري السائد فيها من حاكم الإمارة الذي يعتبر السلطة العليا ويمثل السلطين التنفيذية والتشريعية للإمارة (جفال، 2014، ص198، 218)، والمجلس التنفيذي الذي يعتبر سلطة معاونة للحاكم في

اختصاصاته التنفيذية (م 2، قانون إنشاء المجلس التنفيذي)، وأخيراً المجلس الاستشاري الذي يعد سلطة معاونة للحاكم في اختصاصاته التشريعية (م 2، قانون إنشاء المجلس الاستشاري)، وما يهمننا لأغراض هذه الدراسة بحث تكون المجلس الاستشاري ووظائفه

الفرع الأول: تكون المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة

يتكون المجلس الاستشاري من خمسين عضواً من ذوي الرأي والكفاءة والخبرة (م 3، قانون إنشاء المجلس الاستشاري)، موزعين بحسب عدد المقاعد المخصصة لكل دائرة انتخابية في إمارة الشارقة -سنتين ذلك لاحقاً-، ويجمع المجلس بين طريقتين في كيفية تكون أعضائه تتمثلان في أسلوب الانتخاب وأسلوب التعيين

أولاً-أسلوب الانتخاب: تم استحداثه بموجب التعديل التشريعي على المادة (3) من قانون إنشاء المجلس الاستشاري عام 2015م، الذي يقضي بأن يتم اختيار نصف أعضاء المجلس عن طريق الانتخابات، وعليه فإن خمسة وعشرون عضو يتم انتخابهم من قبل الهيئات الانتخابية بحسب المقاعد المخصصة لكل دائرة انتخابية (م 3، المرسوم الأميري، رقم 59، 2015).

ثانياً-أسلوب التعيين: هو الأسلوب المتبع منذ نشأة المجلس الاستشاري، ويستخدم حالياً لتعيين النصف الباقي من أعضاء المجلس (أي: خمسة وعشرون عضواً)، حيث يستقل حاكم الإمارة بتسميتهم (م 3 قانون إنشاء المجلس الاستشاري)، وجرى العرف على أن يراعى عند التعيين عدد المقاعد المخصصة لممثلي كل نطاق بلدي في الإمارة (الدوائر الانتخابية)، على الرغم من أنه لا يوجد نص يحدد سلطة الحاكم في ذلك

وفي بداية كل فصل تشريعي للمجلس الاستشاري يصدر حاكم إمارة الشارقة مرسوماً أميرياً بتشكيل المجلس يتم فيه تسمية الأعضاء المنتخبين والمعينين وفق النطاق البلدي الذي يتبعون له (الدوائر الانتخابية) (المرسوم الأميري، رقم 27، 2019)، وتكون مدة العضوية في المجلس الاستشاري أربع سنوات تبدأ من تاريخ أول اجتماع له (م 4، المرسوم الأميري، رقم 55، 2015).

وتجدر الإشارة إلى أن اتباع هذا الأسلوب المختلط (تعيين وانتخاب) في تكوين المجلس الاستشاري، يعد -في رأينا-توجه حكيم نظراً لحدثة التجربة الانتخابية على مجتمع إمارة الشارقة ومواطنيها، حيث يمكن من خلال أسلوب التعيين ضمان تنوع المجالات والتخصصات والكفاءات في المجلس، وكذلك مراعاة تمثيل المرأة فيه، في حال لم يتحقق ذلك بالانتخاب

كما ننوه هنا إلى أن مسألة التوازن بين الجنسين وتمثيل المرأة الذي يعد أمر يلقى اهتمام وحرص في تكون المجالس النيابية الوطن العربي بشكل عموم، وقد اتخذت القيادة الاتحادية لدولة الإمارات خطوة حاسمة وجرئة في هذا الشأن، حيث قررت تمثيل المرأة بنسبة 50 % في تكون المجلس الوطني الاتحادي (قرار رئيس الدولة، رقم 1، 2019)، إلا أن القيادة المحلية لإمارة الشارقة لم تأخذ بذلك، وتركت مسألة تمثيل المرأة أمر متروك يقرره مواطنيها بأسلوب الانتخاب ولحاكمها بأسلوب التعيين -التي بينها في هذا الفرع-، ونحن نرجح ما انتهجته قيادة إمارة الشارقة حيث إن وظائف المجالس النيابية هي "الوظيفة التمثيلية" أي تمثيل مواطني الدولة جميعاً، والسعي إلى تعزيز الانتماء الوطني والعمل على تحقيق المصلحة العامة، متى ما توافرة فيهم الشروط الواجبة دستورياً أو قانونياً لعضوية المجلس، بغض النظر عن أي نوع من التمييز الجنسي

الفرع الثاني: وظائف المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة

إن أسمى وظائف المجلس الاستشاري هي "الوظيفة التمثيلية" أي تمثيل مواطني الدولة من أبناء إمارة الشارقة جميعاً، والسعي إلى تعزيز الانتماء الوطني والعمل على تحقيق المصلحة العامة (م 2، المرسوم الأميري، رقم 59، 2015)، وكذلك معاونة الحاكم ومساعدة الجهات الحكومية تحقيقاً لخدمة الصالح العام عن طريق إبداء الرأي والمشورة في كل ما يهم المجتمع (م 2، 11، قانون إنشاء المجلس الاستشاري)، وعلى وجه الخصوص يمارس المجلس الاستشاري العديد من الاختصاصات والصلاحيات سنداً لقانون إنشائه ولأئحته الداخلية في المجالات عديدة أهمها (الموقع الرسمي للمجلس الاستشاري):

أولاً-مجال السياسات العامة:

1. إبداء الرأي فيما يعرضه عليه الحاكم، وتقديم المقترحات حول ذلك.
2. مناقشة أي من الموضوعات العامة المتعلقة بشؤون البلاد من خلال توجيه الأسئلة إلى المجلس التنفيذي أو رؤساء الدوائر والجهات الحكومية، والاستفسار عن الأمور الداخلة في اختصاصاتهم. ومن ثم رفع توصياته حولها للحاكم.

ثانياً-مجال القوانين والتشريعات:

1. مناقشة مشروعات القوانين (المحلية) المحالة إليه من المجلس التنفيذي وله حق الموافقة عليها أو رفضها أو تعديلها.
2. اقتراح مشروع قانون جديد أو تعديل أو إلغاء قانون نافذ.

3. مناقشة الموازنة العامة (الإيرادات والمصروفات) للإمارة وإبداء الملاحظات عليها، وذلك بعد إعدادها وإحالتها من المجلس التنفيذي.

ثالثاً- مجال الخدمات والمرافق العامة:

1. النظر في الأمور المتعلقة بالخدمات والمرافق العامة كتنمية الموارد الطبيعية والبيئية والمحافظة عليها واقتراح سبل تطوير وتحسين الأداء فيها.

2. القيام بأعمال الرقابة على أجهزة الضبط الإداري، وذلك دعماً للنظام العام وحمايته.

3. طلب أية دراسات أو تقارير أو اقتراحات تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من الجهات الحكومية لبحثها، وإبداء الرأي حولها.

ونستنتج من هذه الاختصاصات أن المجلس الاستشاري في إمارة الشارقة يمارس الوظائف البرلمانية الأساسية المتمثلة أولاً في الوظيفة التشريعية وذلك من خلال اختصاصه باقتراح ومناقشة مشروعات القوانين، بالإضافة إلى مناقشة الموازنة العامة، أما الوظيفة الثانية هي الرقابية فيمارسها المجلس من خلال مناقشة السياسات العامة وتوجيه الأسئلة للهيئات التنفيذية وأجهزة الضبط الإداري في الإمارة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مرحلة مناقشة مشروعات القوانين تنتج عنها توصيات حول المشروع، إلا أن هذا التوصيات ليس لها قوة الالتزام، حيث أن كل ما يتخذه المجلس الاستشاري في هذه المرحلة من تعديلات أو رفض لمشروع القانون، ما هو إلا مجرد رأي استشاري ليس ملزم لحاكم الإمارة، وعلى عكس ذلك فإن رأي المجلس الاستشاري ملزم للمجلس التنفيذي للإمارة الذي عليه أن يقبل أو يرفض توصيات المجلس الاستشاري على مشروع القانون ورفع التوصيات إلى للحكام للقرر ما يراه مناسب في حال الرفض، وعليه فإن قرارات المجلس الاستشاري ماهي إلا مجرد قرارات استشارية لحاكم الإمارة في المجال التشريعي -وليس برلماناً حقيقياً يمارس الوظيفة التشريعية-، يعاون حاكم الإمارة من خلال تقديم توصياته لاتخاذ القرار، وكذلك هو الحال في شأن مشروعات القوانين المقترح والتوصيات الناتجة عن مناقشة الموضوعات العامة والسياسات الجهات الحكومة من قبل المجلس الاستشاري يكون الحاكم صاحب الرأي النهائي في قبولها إقرارها (م 83، المرسوم الأميري، رقم 55، 2015).

المطلب الثاني: ماهية الانتخابات

إن الانتخابات ترتبط بالديمقراطية ارتباطاً وثيقاً وبالأخص في شكلها النيابي، وتعتبر الطريق الأنسب لتمكين الشعب من اختيار ممثليه في المجالس النيابية، لضمان مشاركتهم في الحياة السياسية وتمكينهم من اتخاذ القرار في إدارة شؤون بلادهم (البرزنجي، 2015، ص 5)، وسنتطرق هنا لبيان مفهوم الانتخابات وطبيعتها، بالإضافة إلى أنظمتها المختلفة

الفرع الأول: مفهوم الانتخابات وطبيعتها

يرجع أصل الانتخاب في اللغة إلى "نَخَبَ" ويعني أنتخب الشيء أي أختاره، ونخبة القوم خيارهم، ويطلق عليها كذلك الاقتراع والانتزاع والاختيار والانتقاء (ابن منظور، ص 4373)، أما في الفقه الدستوري فتوجد العديد من التعريفات ونذكر منها أن "الانتخاب هو الإجراء الذي بمقتضاه يقوم أفراد الشعب الذين تتوافر فيهم الشروط التي حددها الدستور والقانون في كل دولة تبعاً لظروفها الخاصة والاتجاهات الدستورية والسياسية السائدة فيها باختيار ممثلين عنهم، ممن تكون أعمالهم وتصرفاتهم وأهدافهم متوافقة مع رغبات الشعب، حيث يباشر هؤلاء النواب السلطة العامة نيابة عنهم" (عفيفي، ص 448)، كما عرفت إحدى التشريعات العربية الانتخاب بأنه "ممارسة الشعب حقه في انتخاب رئيس الجمهورية وانتخاب ممثليه في مجلس النواب أو المجالس المحلية وأية انتخابات عامة أخرى بطريقة حرة مباشرة وسريّة ومتساوية" (م 3 قانون الانتخابات القومية السوداني). أما في الشريعة الإسلامية يطلق على الانتخاب مصطلح "البيعة" ويقصد به أن يبيع الإنسان نفسه لله - عز وجل - وأن يوافق على رئاسة الرئيس أو تنصيب المالك مع التعهد له بمعاونته على الحق وردعه عن الباطل وبالجهاد في سبيل الله (الغفلي، 2016، ص 64). كما لاحظنا من خلال البحث بأن التشريعات المتعلقة بالانتخابات في معظمها لم تتطرق إلى تعريف "الانتخاب" ونخص بذلك دولة الإمارات وإمارة الشارقة، ويرجع السبب -في نظرنا- إلى وضوح هذا المصطلح وعدم الحاجة إلى تعريفه، إضافة إلى أن هذه التشريعات تناولت بالتفصيل إجراءات وضوابط العملية الانتخابية

وتجدر الإشارة هنا، إلى أنه من خلال استعراض الاتجاهات الفقهية حول الطبيعة القانونية للانتخابات، منذ القرن التاسع عشر تدور هذه الاتجاهات في أغلبها حول توسيع دائرة الانتخاب أو تضييقه، حيث يذهب اتجاه إلى القول بأن الانتخابات حق شخصي سياسي مصدره القانون، بينما يذهب الاتجاه آخر إلى أن الانتخابات وظيفة اجتماعية، ويظهر اتجاه آخر يجمع بين الأمرين باعتبار أن الانتخابات حق ووظيفة في آن واحد، ولكل من هذه الاتجاهات أسانيده التي يركز عليها ونتائج تترتب على الأخذ به (بن نصار، 2017، ص 36).

الفرع الثاني: أنواع الأنظمة الانتخابية

إن الأنظمة الانتخابية تختلف من دولة إلى أخرى نظراً لعدة ظروف خاصة بكل منها، تكمن في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية، وتتأثر كذلك بمدى النضج الديمقراطي والتقدم الحضاري الثقافي في الدولة (دله، 2002، ص 297)، وتتنوع هذه الأنظمة بحسب درجات الاقتراع، أو وفقاً لأعداد المرشحين في كل دائرة انتخابية، أو على أساس كيفية حساب الأصوات (بن نصار، 19)، وعليه سنستعرض هنا أهم هذه الأنظمة الانتخابية

أولاً-الانتخاب المباشر والانتخاب غير المباشر

الانتخاب المباشر يختار فيه الناخبين النواب بصورة مباشرة وبدون وسيط، وتتم على مرحلة أو درجة واحدة، ويمتاز بأنه يزيد لدى الناخبين الشعور بالمسؤولية ودرجة الإدراك والوعي السياسي، أما الانتخاب غير المباشر فيتم على مرحلتين أو درجتين، ويقتصر دور الناخبين فيه على اختيار مندوبين في المرحلة الأولى، ومن ثم يتولى المندوبين اختيار النواب في المرحلة الثانية (بسيوني، ص 232). وتجدر الإشارة إلى أن معظم الدول تأخذ بالانتخاب المباشر كونه الأقرب إلى مفهوم الديمقراطية، ولكن لايزال الانتخاب غير المباشر يعمل به في بعض الدول التي يتكون فيها البرلمان من مجلسين لانتخاب المجلس الثاني (دله، ص 297، 298).

ثانياً-الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة

الانتخاب الفردي يتم فيه تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية صغيرة تساوي عدد المقاعد البرلمانية، ويقوم الناخب بانتخاب مرشح واحد في دائرة انتخابية معينة، أما الانتخاب بالقائمة تقسم فيه الدولة إلى دوائر انتخابية كبيرة -من حيث المساحة وعدد الناخبين- أو تكون الدولة كلها دائرة انتخابية واحدة، ويصوت الناخب في كل دائرة لعدد من المرشحين فيها (الجبوري، 2013، ص 23)، ولكل من هذين النظامين مزاياه وعيوبه، فالانتخاب الفردي يمتاز بالبساطة والسهولة حيث يُمكن الناخب من معرفة المرشح واختيار الأنسب إليه نظر لقلّة عدد المرشحين في الدوائر الانتخابية الصغيرة، ويعاب على هذا النظام لكونه يسهل تدخل الإدارة في الانتخابات بشكل مباشر والتأثير على الناخبين، أما الانتخاب القائمة يمتاز بأنه يشجع إقبال الناخبين على الانتخابات كونه يضاعف من قههم من خلال اختيار عدد من المرشحين، ويحد هذا النظام من تدخل الإدارة في الانتخابات، ويؤخذ عليه لكونه لا يمكن الناخب من معرفة جميع المرشحين في كل قائمة (بن نصار، ص 25).

ثالثاً- الانتخاب بالأغلبية والانتخاب بالتمثيل النسبي

إن أساس التمييز بين هذين النظامين قائم على كيفية تحديد نتيجة الانتخابات، فالانتخاب بالأغلبية يفوز فيه المرشح الحاصل على أكثر عدد من الأصوات الصحيحة المدلى بها في الدائرة الانتخابية، سواء كان الانتخاب فردياً أو بالقائمة، ولهذا النظام صورتان: الأولى الأغلبية البسيطة/النسبية، وهي التي يفوز فيها المرشح الحاصل على أكثر عدد من الأصوات الصحيحة دون اعتبار إلى نسبة أصوات المرشح من مجموع الأصوات المدلى بها في الانتخابات -أي لا أثر لنسبة المشاركة في النتيجة - كما أن هذه الصورة تجرى على دورة واحدة، أما الصورة الثانية فهي الأغلبية المطلقة ويفوز فيها المرشح الحاصل على أكثر من نصف عدد أصوات الناخبين (50 + 1)، وغالباً ما تجرى على دورتين إذا لم تتحقق في الدورة الأولى، وفي العموم يعد الانتخاب بالأغلبية من أقدم النظم الانتخابية ويمتاز بالبساطة والسهولة في عملية جمع الأصوات وفرزها لإعلان النتائج (البرونجي، ص 130، 135).

أما الانتخاب بالتمثيل النسبي، فإنه يطبق في نظام الانتخاب بالقائمة فقط ولا يمكن تطبيقه في الفردي، وتوزع في هذا النظام عدد المقاعد في الدائرة الواحدة بنسبة عدد الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة من القوائم الانتخابية، كما أن له صورتين: الأولى التمثيل النسبي الكامل، وتعتبر فيه الدولة دائرة انتخابية واحدة تتم فيها العملية الانتخابية، أما الصورة الثانية هي التمثيل النسبي التقريبي، تقسم فيه المقاعد بحسب الدوائر الانتخابية، ويتم تحديد عدد أعضاء المجلس النيابي وعدد نواب كل دائرة انتخابية مسبقاً (الغفلي، ص 155)، وعليه فإن نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي يمتاز بأنه يفتح المجال للأقليات السياسية للحصول على مقاعد برلمانية، ويؤخذ عليه بأنه يؤدي إلى زيادة عدد الأحزاب بكثرة مما قد يؤثر على الاستقرار الحكومي والسياسي بسبب التعددية الحزبية (خليل، 1971، ص 163) (البرونجي، ص 156).

بناء على ما بيناه بشأن الأنظمة الانتخابية، نستنتج من خلال تحليل الإطار التشريعي لانتخابات المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة، بأن القواعد الانتخابية فيه تبنت نظام الانتخاب المباشر، وأكدت أحكامه ذلك ونصت صراحةً على أن " يتم الانتخاب عن طريق الاقتراع السري المباشر " (م 25، المرسوم الأميري، رقم 59، 2015)، وأن "الانتخابات حق شخصي، وعلى كل عضو هيئة انتخابية أن يمارس حق الانتخاب بنفسه، ويحظر التصويت بالوكالة" (م 6، المرسوم الأميري، رقم 59، 2015)، كما أنه إلى جانب الانتخاب المباشر تم الأخذ بنظام الانتخاب الفردي حيث أعطت القواعد الانتخابية لانتخابات المجلس الاستشاري "لكل ناخب صوت واحد، ولا يجوز للناخب انتخاب أكثر من مرشح واحد عن الدائرة الانتخابية التي ورد اسمه في هيئتها الانتخابية" (م 7، المرسوم الأميري، رقم 59،

(2015)، وفيما يتعلق بكيفية تحديد نتيجة الانتخابات فإنه تم اتباع نظام الانتخاب بالأغلبية النسبية/البسيطة لتحديد نتائج الفائزين في كل دائرة انتخابية (م 36/2، المرسوم الأميري، رقم 59، 2015).

المطلب الثالث: إدارة العملية الانتخابية

إن الانتخابات تحكمها عدة مبادئ وقواعد وإجراءات تهدف جميعها إلى تنظيم هذا الحق وحمايته تحقيقاً لغاياته، وضماناً لمشاركة سياسية سليمة وعادلة معبرة تعبيراً صادقاً عن إرادة الشعب، وللوصول إلى هذا الأمر فإنه يتطلب وسائل لإدارة العملية الانتخابية تتمثل في وجود إطار تشريعي للانتخابات وهيئة مشرفة عليها

الفرع الأول: الإطار التشريعي للعملية الانتخابية

إن وجود إطار قانوني تشريعي لتنظيم العملية الانتخابية يعد أهم المقومات الأساسية لإدارتها، وفي معظم الدول تُنظم الأسس العامة للعملية الانتخابية في الدساتير، وتُحال القواعد التفصيلية والإجرائية إلى القانون واللوائح -أي ما يسمى بقانون الانتخابات-، ويتناول الإطار التشريعي تنظيم قواعد ومراحل العملية الانتخابية من كافة جوانبها، بالإضافة إلى تأكيد المبادئ والضمانات الأساسية لها، وتحديد حقوق أطرافها وواجباتهم... إلخ (بن نصار، ص 199)، أما فيما يخص موضوع دراستنا، تجدر الإشارة إلى أن إمارة الشارقة لا يوجد بها دستور محلي مكتوب وتحكمها القواعد العرفية الدستورية السائدة فيها، وعليه فإن الإطار التشريعي لانتخابات المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة يتكون من حكم المادة (3) من القانون رقم (3) لسنة 1999م بشأن إنشاء المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة وتعديلاته، والرسوم الأميري رقم (59) لسنة 2015م بشأن تنظيم المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة وتعديلاته، الصادر عن حاكم إمارة الشارقة والذي يعد قراراً لائحياً بطبيعته القانونية (المرسوم الأميري، رقم 25، 2018)، وسنستعرض هنا أهم ما تضمنته ونظّمته هذه التشريعات:-

1. حددت المادة (3) من القانون (3) لسنة 1999م المشار إليه، طريقة تكوين المجلس باختيار نصف أعضائه عن طريق الانتخاب، كما أحالت إلى أن تنظيم الانتخابات بموجب مرسوم أميري (م 3، قانون إنشاء المجلس الاستشاري معدل).

2. إن المرسوم الأميري رقم (57) لسنة 2015م المشار إليه، يضم تسعة فصول وستون مادة، نظم كافة مراحل العملية الانتخابية وإجراءاتها وجميع ضوابطها، ومن أهم موضوعاته اللجنة المشرفة على الانتخابات، والهيئات الانتخابية والترشح والمخالفات والطعون... إلخ.

الفرع الثاني: الهيئة المشرفة على العملية الانتخابية

إن إدارة العملية الانتخابية بشكل سليم بما يحقق الثقة والاطمئنان بنتائجها، يتطلب وجود هيئة مشرفة عليها إلى جانب الإطار التشريعي ليشكلان الضمانة لذلك. ويقصد بالهيئة المشرفة على الانتخابات أن تقوم الجهات المعنية بالعملية الانتخابية سواء كانت إدارية أو قضائية أو لجاناً مستقلة أو حكومات محايدة أو مؤسسات المجتمع المدني أو رأياً عاماً، بتولي إدارة العملية الانتخابية ومتابعتها وملاحظتها وتوجيهها لضمان التوافق التام بين العملية الانتخابية في كافة مراحلها وبين المبادئ والقواعد والإجراءات التي حددها الإطار التشريعي للانتخابات، ضماناً لصحة وسلامة ونجاح العملية الانتخابية (إمام، 2016، ص 166)، ونلاحظ أن أنواع الهيئات/الجهات التي يُسند إليها مهمة الإشراف على الانتخابات تختلف وتتعدد من دولة إلى أخرى (عفيفي، ص 1003)، وفي جميع الأحوال يجب أن تتوافر في هذه الهيئات بعض الشروط الأساسية والمتعارف عليها دولياً لضمان سلامة عملها كالحيدة والاستقلالية والاحترافية (بن نصار، ص 101).

وفيما يخص المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة، فإنه تتولى الإشراف على الانتخابات لجنة خاصة تسمى "اللجنة العليا لانتخابات المجلس الاستشاري" تتبع حاكم الإمارة، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والأهلية القانونية لمباشرة التصرفات اللازمة لتحقيق أغراضها، وتتولى ممارسة كافة الصلاحيات اللازمة للإشراف على كافة جوانب العملية الانتخابية في الإمارة (م 8، المرسوم الأميري، رقم 59، 2015).

أولاً-تشكيل اللجنة العليا لانتخابات المجلس الاستشاري

تضم اللجنة العليا ممثلين عن القطاع الحكومي وممثلين عن القطاع الأهلي، وتشكل بمرسوم أميري، حيث يراعى تمثيل وجود عدد من الجهات، وهي: القيادة العامة لشرطة الشارقة، دائرة شؤون البلديات والزراعة، مؤسسة الشارقة للإعلام، الأمانة العامة للمجلس التنفيذي للإمارة، الأمانة العامة للمجلس الاستشاري للإمارة، الإدارة القانونية بمكتب سمو الحاكم، محكمة الشارقة الاتحادية الابتدائية، كما يجوز أن تضم اللجنة في عضويتها شخصيات عامة أو أشخاصاً يمثلون جهات حكومية أخرى يقرها الحاكم بناءً على ترشيح رئيس اللجنة (م 9، المرسوم الأميري، رقم 59، 2015).

ثانياً-اختصاصات اللجنة العليا لانتخابات المجلس الاستشاري

تمارس اللجنة العليا العديد من الاختصاصات والمهام اللازمة للإشراف على سير العملية الانتخابية في جميع مراحلها لضمان الحرية والنزاهة والشفافية، ولها في ذلك رسم الإطار العام للعملية الانتخابية والإشراف العام على سير الانتخابات. الإسهام في جهود

التوعية والتثقيف بالانتخابات ووضع القواعد الإرشادية لسير العملية الانتخابية وإصدار الأدلة الانتخابية اللازمة لتنفيذ الانتخابات، واعتماد تشكيل اللجان الفرعية وتحديد مهامها واختصاصاتها، ووضع الجدولة الزمنية لمهامها ومتابعة قيامها بالاختصاصات المقررة لها وتلقي التقارير منها واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها. تحديد الاعتمادات المالية اللازمة للعملية الانتخابية والعمل على إدراجها ضمن ميزانية المجلس. تحديد المراكز الانتخابية في الدوائر الانتخابية بمراعاة تيسير سير العملية الانتخابية، والدعوة للانتخابات في كل دائرة انتخابية، وتحديد مواعيد إجرائها وطريقة أخذ أصوات الناخبين. تحديد المدد الزمنية المتعلقة بكافة جوانب العملية الانتخابية. إصدار برنامج زمني للانتخابات يحدد مواعيد بدء الترشح، ومهلة العدول عن الترشح، وموعد إجراء الانتخابات في كل دائرة، ومهلة الطعون في الانتخابات، وموعد إعلان النتائج النهائية للانتخابات، وإصدار القواعد المنظمة لقوائم الهيئات الانتخابية واعتماد الهيئة الانتخابية بعد التأكد من توافر الشروط القانونية والفنية في أعضائها، وتلقي محاضر نتيجة الانتخاب وإعلان النتائج النهائية للانتخابات. وتقوم بالنظر في طعون الانتخابات والفصل فيها ويحوز قرارها في هذا الشأن قوة الأحكام النهائية. ولها تشكيل اللجان الفرعية للانتخابات وتحديد اختصاصاتها وتشكيل فرق العمل المكلفة بتنفيذ العملية الانتخابية، ولها أن تستعين بمن ترى من ذوي الخبرة والكفاءة كل في مجاله. اعتماد المقترحات المقدمة من اللجان الفرعية المتعلقة بالاستثمارات والجدول والوثائق والأختام المعتمدة الخاصة بالعملية الانتخابية. اعتماد مقار مراكز الانتخاب في كل دائرة انتخابية بناءً على اقتراح لجنة إدارة الانتخابات. اعتماد المكافآت المالية للعاملين في الانتخابات بناءً على اقتراح لجنة إدارة الانتخابات. إعلان النتائج النهائية للانتخابات، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإتمام عضوية الفائزين في المجلس. أي مهام أو اختصاصات أخرى تناط بها اللجنة من قبل الحاكم (م 8، المرسوم الأميري، رقم 59، 2015).

ثالثاً- اللجان الفرعية للانتخابات المجلس الاستشاري

إن إدارة العملية الانتخابية تتطلب تنسيق وإمكانيات وجهود كبيرة بين أطراف هذه العملية وكذلك الجهات ذات الصلة لضمان إدارتها بشكل كفؤ وسليم، ولذلك تم تخصيص لجان فرعية متخصصة تتبع اللجنة العليا وتعمل تحت إشرافها وتعاونها في إدارة العملية الانتخابية، ومن هذه اللجان لجنة إدارة الانتخابات، لجان الدوائر الانتخابية، اللجنة الإعلامية، اللجنة الأمنية، وحدد الإطار التشريعي للانتخابات الاستشاري آلية عملها وتشكيلها واختصاصاتها (الفصل الثالث، المرسوم الأميري، رقم 59، 2015).

المبحث الثاني: المرحلة التمهيدية للعملية الانتخابية

إن العملية الانتخابية تتكون من عدة مراحل ينظمها إطار قانوني، حيث يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل ممهدة ومعاصرة ولاحقة لعملية التصويت، وسنتناول في هذا المبحث المرحلة الممهدة لعملية التصويت التي تتمثل في تكوين هيئة الناخبين والترشح للانتخابات

المطلب الأول: هيئة الناخبين

أكدت المواثيق والإعلانات الدولية على أن "الكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العاملة لبلده، إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يتم اختيارهم بحرية" (م 21، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)، كما أجمع أغلب الفقه الدستوري على أهمية تمتع كل مواطن في أي دولة بمباشرة الحقوق السياسية في مختلف النظم السياسية وبالأخص حق الانتخاب، ولكن تختلف الدول بحسب أنظمتها بشأن الشروط الواجب توافرها فيمن يسمح لهم بحق الانتخاب من مواطنيها (عفيفي، ص 859).

الفرع الأول: تكوين هيئة الناخبين

تُعرف الهيئة الناخبة بأنها مجموعة المواطنين البالغين سن الرشد السياسي والمقيدين في جداول الانتخاب، والمسموح لهم قانوناً بممارسة الحق السياسي (سعد، 2010، ص 36)، وتكون هيئة الناخبين مدرجة في سجلات تعرف بالقوائم أو الجداول الانتخابية، وهي سجل بأسماء الأشخاص الذين يحق لهم الاقتراع في كل دائرة انتخابية، وتعد هذه الجداول عنصراً أساسياً في العملية الانتخابية، كما أن طرق القيد فيها متنوعة ونذكر منها (عفيفي، ص 889):

1. نظام القيد الشخصي: يتم قيد المواطن الذي توافرت فيه الشروط بناء على طلب يقدمه للجهة المختصة قانوناً لإدراج اسمه في الجدول الانتخابي.
2. نظام القيد غير الشخصي: يتم بمعرفة الجهة المختصة قانوناً إعداد الجداول بإدراج أسماء المواطنين المتوفرة فيهم الشروط دون حاجة إلى أي طلب يقدم لها منهم.
3. نظام القيد الدائم: تتم فيه عملية القيد مرة واحدة لطول حياة الناخب، ولا تجري عليه أي تعديلات إلا لبعض الحالات مثل تغير الإقامة أو فقد الأهلية... إلخ.
4. نظام القيد الإلزامي: تنحصر فيه عملية التصويت على الأشخاص المقيدين بالجدول، أما غير المقيدين فلا يمكنهم القيام بعملية التصويت حتى لو كانت تتوافر فيهم شروط ممارسة هذا الحق.

5. نظام القيد غير الازمائي: يشارك فيه أي مواطن تتوفر فيه الشروط بالعملة الانتخابية حتى ولو كان اسمه غير مدرج بالجداول الانتخابية.

كما أن الهيئات الانتخابية مرتبطة بالدوائر الانتخابية التي يقصد بها النطاق الجغرافي الذي تجرى فيه عملية الانتخاب، وتختلف الدول في طرق تقسيم هذه الدوائر فمنها من يعتبر الدولة دائرة انتخابية واحدة، وأخرى تقسم الدولة إلى دوائر فردية ينتخب في كل دائرة نائب واحد، أو قد تقسم الدولة إلى عدد من الدوائر ينتخب في كل دائرة عدد من النواب (دله، ص 287)، وتجدر الإشارة إلى أنه كلما اتجهت الدولة إلى منح حق الاقتراع لأكثر عدد من مواطنيها الذين يشكلون الهيئات الانتخابية واعتمدت مبدأ الاقتراع العام، فإنها تحقق مفهوم الديمقراطية بصورته الحقيقية المثلى (الغفلي، ص 208).

أما فيما يخص الهيئات الانتخابية في إمارة الشارقة، فإن لكل دائرة انتخابية هيئة انتخابية تشكل من مواطني الإمارة، حيث قُسمت الإمارة إلى تسع دوائر انتخابية بحسب عدد البلديات فيها حيث تعد الحدود الجغرافية والإدارية لكل بلدية المعيار في تحديد الدائرة الانتخابية، ويتم انتخاب عدد من المرشحين لعضوية المجلس الاستشاري في كل دائرة، ونذكر هنا هذه الدوائر مع عدد المقاعد المخصصة للانتخاب لها بالمجلس: الشارقة (9) – الذيد (3) - خورفكان (3) - كلباء (3) - دبا الحصن (2) - المدام (2) - البطائح (1) - مليحة (1) - الحميرية (1) (م 1، 3، المرسوم الأميري، رقم 59، 2015). كما اعتمدت اللجنة العليا لانتخابات المجلس الاستشاري في شأن طريقة تشكيل الجدول الانتخابية نظام القيد المباشر حيث يمكن لكل مواطن في الإمارة إذا توافرت فيه شروط عضوية الهيئة الانتخابية -التي سنبينها تالياً - تقديم طلب لدى الجهة المختصة بالتسجيل في قائمة الهيئة الانتخابية للدائرة التي ينتمي إليها، وتم الاعتماد على رقم البلدة المحدد في خلاصة القيد، كأداة لتحديد الدائرة -النطاق البلدي-الذي ينتمي إليها عضو الهيئة الانتخابية (الجروان، 26 / 10 / 2022).

الفرع الثاني: شروط تكوين هيئة الناخبين

إن مبدأ الاقتراع العام -كما أشرنا سابقاً - يحقق مفهوم الديمقراطية حيث أنه يهدف إلى توسيع قاعدة الهيئات الانتخابية لكي تكون الانتخابات معبرة عن إرادة الشعب، ألا أن هذا لا يعني عدم تقييد حق ممارسة الانتخاب ببعض الشروط التي تطبق على المواطن ليكون عضو في الهيئة الانتخابية للدائرة التي ينتمي إليه (الواسعي، 2010، ص 105)، وليبيان هذه الشروط بشكل عام ومقارنتها بالمعمول به في انتخابات المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة، سنفصلها كالآتي:

أولاً- شرط الجنسية

يشترط في الشخص أن يكون من مواطني الدولة ليكتسب عضوية هيئة الناخبين، وتمييز بعض الأنظمة بين المواطنين الذين يحملون جنسيتها الأصلية وبين من يكتسبها بإحدى الطرق القانونية مثل التجنس في حق ممارسة الحقوق السياسية -عضوية هيئة الناخبين (العبدلله، 2011، ص 110). وفي إمارة الشارقة يشترط للقيّد في جداول الهيئات الانتخابية أن يكون الشخص من مواطني إمارة الشارقة ويتبع للنطاق الجغرافي والإداري البلدي -الدائرة الانتخابية-الذي ينتمي إليه، ويتم إثبات ذلك بواسطة خلاصة القيد (م 3، 5، المرسوم الأميري، رقم 59، 2015).

ثانياً- شرط السن

تختلف الدول في تحديد السن الذي يمكن بلوغه ممارسة حق الانتخاب أو ما يسمى بـ "سن الرشد السياسي"، فكلما خفض هذا السن اتسعت قاعدة الهيئات الانتخابية والعكس بالعكس (دله، ص 282)، ويهدف هذا الشرط إلى التأكد من بلوغ المواطن درجة من النضوج العقلي والفكري ليضمن ممارسة حقوقه السياسية بشكل سليم وفاعل، كما أن بعض الدول توحد بين سن الرشد المدني وسن الرشد السياسي (الذهبي، 2006، ص 55)، وفي انتخابات المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة لم تحدد قواعده الانتخابية -الإطار التشريعي- هذا السن، ولكن وفق القواعد العامة في دولة الإمارات وما تم الأخذ به في الانتخابات السابقة فإنه تم التوحيد بين سن الرشد المدني والسياسي وهو بلوغ الشخص واحد وعشرون سنة ميلادية (م 85، قانون المعاملات المدنية الاتحادي).

ثالثاً- شرط الأهلية

يوجد نوعان للأهلية عقلية وأدبية، ففيما يتعلق بالعقلية فإنه يحرم من لا يتمتع بالأهلية المدنية من ممارسة حق لانتخاب، مثل عديم الأهلية وفاقدها (الصغير، المجنون، المعتوه، المحجور عليه)، أما الأهلية الأدبية يحرم فيها من ممارسة حق الانتخاب من لديه سوابق قضائية في جرائم سياسية أو تمس الشرف والأمانة (دله، ص 284)، وعليه فإنه من واقع انتخابات الاستشاري -ونظراً لعدم النص على شروط الناخب في قواعده-، يتبين لنا بأنه تم الأخذ بشرط الأهلية العقلية دون الأدبية فيما يخص شروط التسجيل في الهيئات الانتخابية (آل علي، 2022/ 20/ 26).

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن الإطار التشريعي لانتخابات المجلس الاستشاري لم يحدد جميع شروط تكون الهيئات الانتخابية -التي بينها - بشكل واضح وصريح، على الرغم من تبني هذه الانتخابات لنظام القيد الشخصي للتسجيل في الجداول الانتخابية، الأمر الذي

نرى فيه ضرورة لتحديد هذه الشروط بشكل واضح وصريح حتى يتمكن الأشخاص التي تتوافر فيهم الشروط فقط من التقدم بطلب التسجيل للجهة المختصة

المطلب الثاني: الترشيح للانتخابات

إن حقي الانتخاب والترشيح يعتبران حقان مكملان لبعضهما في العملية الانتخابية (الباز، 2006، ص 357)، ويقضي المبدأ العام في النظام الديمقراطي بجواز الترشيح لكل شخص تتوافر فيه الشروط الواجبة لذلك، وهذا ما أقرته أغلب الدساتير والقوانين الانتخابية عملاً بمبدأ المساواة أمام القانون (عفيفي، ص 962)، وعليه سنبحث هنا شروط الترشيح، بالإضافة إلى حقوق وواجبات المرشح في ضوء الإطار التشريعي للانتخابات المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة

الفرع الأول: شروط الترشيح

إن المبدأ العام يقضي بحرية الترشيح لكل شخص، ألا أنه يجب أن تتوافر في المرشح، أي الشخص الذي يأمل في الوصول إلى ولاية انتخابية، حتى يكون إيداع وإعلان ترشيحه مقبولاً أن تتوفر فيه عدد من الشروط، ونجد أن أحكام القانون رقم (3) لسنة 1999م بشأن إنشاء المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة وتعديلاته نظمت شروط عضوية المجلس، وجاء المرسوم الأميري رقم (59) لسنة 2015م بشأن تنظيم انتخابات المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة وتعديلاته ليحدد شروط الترشيح للانتخابات المجلس

أولاً-الشروط العامة للترشيح

1. **القيّد في الهيئة الانتخابية:** سندا للأحكام المنظمة لانتخابات المجلس الاستشاري فإنه "الكل عضو هيئة انتخابية صلاحية الترشح لعضوية المجلس ... (م 21 /1، المرسوم الأميري، رقم 59، 2015)، وعليه فإنه لا يمكن للمواطن الذي لم يرد اسمه ضمن قوائم الهيئات الانتخابية الترشيح لعضوية المجلس الاستشاري، حتى لو توافرت فيه باقي الشروط المطلوبة للترشح.

2. **الجنسية:** اشترط قانون إنشاء المجلس الاستشاري في عضو المجلس "أن يكون متمتعاً بجنسية دولة الإمارات العربية المتحدة ويحمل قيد الإمارة ومقيماً فيها بصفة دائمة" (م 4 /أ، قانون إنشاء المجلس الاستشاري)، ويلاحظ بأن هذا الشرط يتضمن في طياته ثلاث أحكام هي: الجنسية، وقيد الإمارة، والإقامة الدائمة، كما نستنتج بأن هذا الشرط مستغرق في شرط القيد في الهيئات الانتخابية كونه شرط مطلوب لعضويتها.

3. السن: يعد سن المرشح من الناحية المنطقية والعملية محل اعتبار نظراً للمهام البرلمانية التي سيمارسها في حال وصوله للعضوية، وعليه ترفع معظم الأنظمة هذا السن **(بن نصار، ص 50)**، أما فيما يخص انتخابات الاستشاري يشترط في المرشح "ألا يقل سنه عن خمس وعشرون سنة ميلادية" **(م 1/ 21 /أ، المرسوم الأميري، رقم 59، 2015)**، وفي رأينا أن هذا السن مناسب يفتح المجال أمام فئة الشباب ويشجعهم على المشاركة السياسية.

4. الأهلية: يشترط في المرشح لانتخابات الاستشاري "أن يكون متمتعاً بالأهلية المدنية محمود السيرة، حسن السمعة، لم يسبق الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره" **(م 1/ 21 /ب، المرسوم الأميري، رقم 59، 2015)**، وعليه فإنه يجب أن تتوفر الأهلية بنوعيتها العقلية والأدبية، فيما يتعلق بالعقلية فإنه يحرم من لا يتمتع بالأهلية المدنية من حق الترشيح مثل عديم الأهلية وفاقدها (الصغير، المجنون، المعتوه، المحجور عليه)، أما الأهلية الأدبية يحرم فيها من لديه سوابق قضائية في جرائم سياسية أو تمس الشرف والأمانة **(دله، ص 284)**، باستثناء من رد إليه اعتباره **(قانون رد الاعتبار الاتحادي)**.

ونلاحظ هنا بأن المشرع الانتخابي في إمارة الشارقة لم يتطرق إلى شرط الكفاية العلمية للترشيح، وهو شرط يتطلب توافر مستوى علمي معين في عضو المجلس النيابي (المرشح)، ومأخوذ به كشرط لعضوية المجلس الوطني الاتحادي **(دستور دولة الإمارات)**، لذا نرى ضرورة مراعاة هذا الشرط في عضو (مرشح) المجلس الاستشاري، لضمان وجود كفاءات مؤهلة وقادرة على ممارسة الاختصاصات والصلاحيات الموكلة لهم بحكم عضويتهم في المجلس

ثانياً- الشروط الخاصة للترشيح

درجت التشريعات الانتخابية في العديد من الدول على النص على بعض الشروط الخاصة للترشح، ووردت لعضوية المجلس الاستشاري شروط خاصة تتعلق ببعض الوظائف التي يتولاها الشخص الذي يرغب بالترشح، نبينها في الآتي **(م 22، المرسوم الأميري، رقم 59، 2015)**:

1. الموظفين العموم: يشترط للترشح لانتخابات الاستشاري إذا كان الشخص يشغل وظيفة عامة في الحكومة الشارقة، أن يتوقف عن ممارسة وظيفته من تاريخ إعلان قوائم المرشحين النهائية حتى إعلان نتائج الفرز النهائية، ويعتبر مستقيل حكماً في حال فوزة بالانتخابات، أما إذا كان الشخص من شاغلي الوظائف العامة في غير حكومة الشارقة فيجب عليه الحصول على موافقة جهة عمله على منحه

إجازة للفترة المذكورة، ولا يؤثر فوزة في الانتخابات على وظيفته، والحكمة من ذلك هي مراعاة النزاهة والحيادية وعدم استغلال الموظف لمنصبه للتأثير على الناخبين خلال فترة ترشيحه.

2. **ذوي الصفة العسكرية:** يشترط لترشحهم الحصول على إجازة من العمل كما هو الحال في شأن الموظفين العموم، بالإضافة إلى وجوب الحصول على موافقة جهة العمل على الترشيح - هذا ما يميزه عن الموظفين العموم، وفي رأينا مقتضى هذا الشرط يرجع لطبيعة العمل العسكري وخصوصيته.

3. **أعضاء السلطة القضائية:** يشترط لترشحهم الاستقالة من وظيفتهم وتقديم ما يثبت ذلك عند تسجيل طلب الترشيح، وهذا الأمر تتطلبه طبيعة الوظائف القضائية التي تقوم على أساسا النزاهة والحيادية وتتمتع بحصانيتها، حرصاً على ألا يتم التشكيك فيها.

4. **أعضاء المجالس القائمة:** يشترط في أعضاء المجالس النيابية الأخرى أو مجالس البلديات أو الأهلية أو المؤسسات العامة، لترشحهم لانتخابات الاستشاري التوقف عن أداء مهام عضويتهم من تاريخ إعلان قوائم المرشحين النهائية حتى إعلان النتائج النهائية، مراعاة للنزاهة والحيادية.

الفرع الثاني: حقوق المرشح وواجباته

يكسب عضو الهيئة الانتخابية صفة المرشح بعد اعتماد اللجنة العليا لانتخابات الاستشاري لقائمة المرشحين النهائية، وتنشئ بذلك حقوق وواجبات خاصة بالمرشح، تهدف إلى تحقيق مبادئ أساسية كالمساواة، وتكافؤ الفرص، والنزاهة، والحيادية وغيرها، وتضمن سير العملية الانتخابية بشكل سليم وفق الإطار القانوني والمعايير المتعارف عليها

أولاً: حقوق المرشح

أكدت أحكام تنظيم انتخابات المجلس الاستشاري على العديد من الحقوق التي يتمتع بها المرشح، وعليه نوجزها في الآتي (م 21، 23، 24، 33، 40، 43، 45، المرسوم الأميري، رقم 59، 2015):

1. التعبير عن نفسه والقيام بأي نشاط يستهدف إقناع الناخبين باختياره، والدعاية لبرنامج الانتخابي بحرية تامة، بمراعاة الشروط والقواعد المنظمة لذلك.
2. تلقي التبرعات من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الإماراتيين فقط.

3. إقامة مقر انتخابي.
4. حضور عمليتي التصويت والفرز بنفسه، أو بواسطة تعيين وكيلاً عنه من بين المقيدين في الهيئات الانتخابية.
5. العدول عن ترشيح نفسه.
6. اعتماد المرشح بالتزكية، في حال تساوى عدد المرشحين في الدائرة الانتخابية مع عدد المقاعد الانتخابية المخصص لها.

ثانياً. واجبات المرشح:

- أن مقابل الحقوق التي يتمتع بها المرشح هناك عدد من الواجبات يتعين عليه الالتزام بها، نوجزها منها الآتي (م 40، 42، 43، 44، 45، 46، المرسوم الأميري، رقم 59، 2015):
1. المحافظة على قيم ومبادئ المجتمع والتقيّد بالنظام واللوائح واحترام النظام العام.
 2. عدم تضمين الحملات الانتخابية أفكار تدعو إلى إثارة التعصب الديني أو الطائفي أو القبلي أو العرقي تجاه الغير.
 3. عدم خداع الناخبين أو التدليس عليهم بأي وسيلة كانت، وتقديم أية هدايا عينية أو مادية لهم.
 4. عدم استخدام أسلوب التجريح أو التشهير أو التعدي باللفظ أو الإساءة إلى غيره من المرشحين بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
 5. عدم تضمين الحملة الانتخابية وعوداً أو برامج تخرج عن صلاحيات عضو المجلس.
 6. عدم الانفاق على الدعاية الانتخابية من المال العام أو من ميزانية الجهات الحكومية والمؤسسات والشركات والهيئات العامة، ويحظر استخدام مقار هذه الجهات والمرافق العامة للدعاية الانتخابية.
 7. عدم تلقي أية أموال أو تبرعات من خارج الدولة أو من أشخاص أو جهات أجنبية.
 8. الإفصاح عن مصادر تمويل الحملات الانتخابية إلى اللجنة المختصة، وعدم تجاوز سقف الانفاق المحدد لذلك.
 9. المحافظة على مقومات البيئة والشكل الجمالي، وإزالة كافة مظاهر حملة الانتخابية خلال أسبوع على الأكثر من إعلان النتائج النهائية.

المبحث الثالث: مرحلة التصويت في العملية الانتخابية وما يتبعها

إن العملية الانتخابية تمر بمرحلة مهيأة للتصويت-التي ينهاها في المبحث الثاني-، وتليها مرحلة معاصرة ولاحقة للتصويت، وهاتين المرحلتين الأخيرتان تتكونا من عدة عمليات تتمثل في التصويت والفرز وإعلان النتائج، وعليه سنتناول بحث هذه العمليات هنا، بالإضافة إلى المخالفات والطعون الانتخابية اللذان يعدان من الموضوعات الهامة المرتبطة بالعملية الانتخابية.

المطلب الأول: تنظيم عملية التصويت والفرز

تعتبر عملية التصويت (أو الاقتراع) وكذلك فرز الاصوات روح العملية الانتخابية وأهم مراحلها، تحيطها القواعد الانتخابية بضمانات وضوابط تكفل حسن سير الانتخابات بصورة حرة ونزيهة، معبرة عن رأي الناخبين ومتوافقة مع أصواتهم

الفرع الأول: عملية التصويت

تعرف عملية التصويت (أو الاقتراع) بأنها عملية مادية مباشرة يمارسها الناخب من خلال حقه في الانتخاب عن طريق التأشير على البطاقة الانتخابية، ويعتبر الإجراء الحاسم في العملية الانتخابية (الحو، 2008، ص 134)، وتحكم التصويت عدد من المبادئ والضوابط أكدتها القواعد التنظيمية للانتخابات في مختلف الدول

أولاً-مبدأ المساواة في التصويت: يقصد به أن يكون لكل ناخب صوت واحد يمارسه في دائرته الانتخابية، يتساوى به مع الآخرين بصرف النظر عن عمله أو ماله أو مكانته أو أي صفة مميزة له (مبن نصار، ص 128).

ثانياً-مبدأ حرية التصويت: يعني بأن يكون في استطاعة كل ناخب أن يختار المرشح الذي يرغب باختياره بحرية مطلقة دون أدنى تأثير في إرادته واختياره، أي حماية الناخب من أي تدخلات أو تأثيرات أو ضغوط أو استمالة من أي شخص للتأثير على قراره ورأيه أثناء عملية التصويت (العفلي، ص 276).

ثالثاً-مبدأ سرية التصويت: يعني بأن حق الناخب في الإدلاء بصوته يوم الاقتراع يجب أن يتم بسرية تامة تضمن عدم الكشف عن شخص المرشح الذي يتم انتخابه أو الرأي الذي عبر عنه في بطاقة الاقتراع (بن نصار، ص 131).

رابعاً-مبدأ شخصية التصويت: يقصد به أن يقوم الناخب بممارسة حق الانتخاب بنفسه، أي يباشر عملية الإدلاء بصوته في المكان المخصص لذلك بنفسه ولا يجوز أن ينيب شخص آخر عنه في ذلك، لكون الانتخاب حق شخصي (العبدالله، 2013، ص 331).

وتجدر الإشارة إلى، أن القواعد التنظيمية لانتخابات المجلس الاستشاري، راعت بشكل واضح وصريح مبادئ السرية والحرية والشخصية، لضمان حسن سير عملية التصويت (م 6، 7، 25، المرسوم الأميري، رقم 59، 2015).

الفرع الثاني: عملية الفرز وإعلان النتائج

تعتبر عملية الفرز وإعلان النتائج خلاصة العملية الانتخابية، حيث تأتي بعد إلقاء الناخبين بأصواتهم وانتهاء عملية التصويت (زين الدين، 2013، ص 135).

أولاً- فرز الأصوات: تتم عملية فرز الأصوات الانتخابية من قبل لجنة، سمتها القواعد التنظيمية لانتخابات الاستشاري بـ " لجنة الفرز المركزية" (م 1، المرسوم الأميري، رقم 59، 2015)، تتولى عملية فرز أصوات جميع الناخبين لكل الدوائر الانتخابية، وفقاً لعدد الأصوات التي حصل عليها كل مرشح، بشكل مركزي أي بمعنى أن عملية فرز الأصوات لكافة الدوائر تتم في مكان واحد، وتعد قواعد بيانات المصوتين هي المصدر الوحيد لاحتساب عددهم في كل دائرة انتخابية، وتحديد عدد الأصوات التي حصل عليها كل مرشح. كما تختص لجنة الفرز بكشف أوراق الانتخاب (التصويت) الباطلة، وعملية فرز الأصوات يجب أن تتم بشكل متواصل دون توقف حتى الانتهاء منها، وأخيراً يتعين على لجنة الفرز الاحتفاظ بجميع بيانات التصويت الخاصة بكل مرشح إثر عمليتي التصويت والفرز، ولمدة لا تزيد عن أبعه أشهر من اعتماد النتائج النهائية (م 36، 37، 38، المرسوم الأميري، رقم 59، 2015).

ثانياً- نتائج الانتخاب: يعلن رئيس لجنة الفرز نتائج الانتخاب بالنسبة للفائزين الحاصلين على أعلى الأصوات بحسب عدد المرشحين المطلوب انتخابهم في كل دائرة انتخابية (م 36 / 2، المرسوم الأميري، رقم 59، 2015)، ويترتب على نتائج الانتخاب الآتي (م 39، 38، المرسوم الأميري، رقم 59، 2015):

1. تحديد أعضاء قائمة الاحتياط في كل دائرة انتخابية من قبل لجنة الفرز.
2. إجراء انتخابات تكميلية في الحالات الآتية:
 - أ. إذا زاد عدد المرشحين الحاصلين على أعلى الأصوات بشكل متساوي مع عدد المرشحين المطلوب انتخابه في الدائرة الانتخابية.
 - ب. إذا فاز بعض المرشحين، وتساوى التالون لهم في الأصوات بما يزيد على عدد المقاعد الشاغرة المتبقية المخصصة للدائرة الانتخابية، وذلك بين المتساوين منهم لإكمال هذه المقاعد.

المطلب الثاني: المخالفات والطعون الانتخابية

إن المخالفات والطعون الانتخابية من المسائل الهامة المرتبطة بالعملية الانتخابية، حيث توفران الحماية والضمانة اللازمة لسير العملية الانتخابية من دون أخطاء وتأثير يمس حقوق وعلاقات أطرافها وإجراءاتها وقواعدها

الفرع الأول: المخالفات الانتخابية

يقصد بالمخالفات الانتخابية (أو الجرائم الانتخابية) بأنها "الفعل أو الامتناع الذي من شأنه التأثير على حسن سير العملية الانتخابية سواءً كان قبل بدأ عملية التصويت، أو كان معاصراً لها أو لاحقاً لها" (الباز، ص 193)، وتتميز هذه المخالفات بكونها جرائم وقتية ذات طبيعة خاصة ترتكب بصدد العملية الانتخابية، لها غايات تنافسية وليست إجرامية، ويتم تنظيمها -غالباً- بموجب التشريعات الانتخابية (عفيفي، ص 1036) (بن نصار، 190)، وفيما يخص انتخابات المجلس الاستشاري فإن قواعده التنظيمية حددت العديد من المخالفات التي يمكن تطبيقها على المرشح أو عضو الهيئة الانتخابية وتتعلق معظمها بقواعد الحملات الانتخابية -التي ذكرنا بعض منها عندما بينا واجبات المرشح-، وتختص اللجنة العليا للانتخابات بنظر المخالفات التي تخل بسير الانتخابات وتعطلها، ولجنة حق توقيع الجزاءات الآتية: 1. إنذار أو استبعاد الناخب أو المرشح من قوائم الهيئات الانتخابية أو المرشحين. 2. إلغاء ترخيص الدعاية الانتخابية. 3. إلزام المرشح بدفع غرامات مالية لا تتجاوز خمسة آلاف درهم. 4. إلغاء نتيجة الانتخابات في الدائرة الانتخابية. 5. إلزام المرشح أو الناخب بتسليم أية مبالغ حصل عليها بخلاف ما ورد في القواعد التنظيمية. 6. إلزام المرشح بإزالة المخالفات المتعلقة بالدعاية الانتخابية، وإصلاح أية أضرار ناشئة عنها على نفقته الخاصة. كما أن توقيع هذه الجزاءات لا تحول دون قيام المسؤولية المدنية والجزائية للمخالف (م 52، المرسوم الأميري، رقم 59، 2015).

ونلاحظ هنا بأن القواعد التنظيمية لانتخابات الاستشاري أعطت اللجنة العليا سلطة تقديرية واسعة في تحديد نوع الجزاء الذي سيوقع على المخالف، وإن كانت السلطة التقديرية التي تتمتع بها اللجنة العليا للانتخابات في هذا المجال، أمر يمكنها من تحديد العقوبة المناسبة لكل حالة من المخالفات، وهذا وجهة نظر يمكن أن يكون من المسائل التي تحقق الإنصاف وتضمن التناسب بين خطورة الفعل المرتكب والعقوبة المطبقة، إلا أنه من وجهة نظر أخرى يمكن أن يكون خرق لمبدأ تحديد نوع المخالفات والجزاءات الذي يحقق مبدأ المساواة، كما أنه يترك مجالاً لتدخل الأهواء الشخصية لأعضاء اللجنة الأمر الذي قد يشكك من نزاهتها وحياديتها، ولذلك من وجهة نظرنا أنه من الأنسب أن يتم النص على كل مخالف وما يتناسب معها من جزاء بشكل واضح ومحدد، وعدم إعطاء هذه

السلطة التقديرية للجنة العليا، مما يزيد الثقة بالنظام الانتخابي ويرفع من معيار المساواة والنزاهة والحيادية

الفرع الثاني: الطعون الانتخابية

يقصد بـ "الطعون الانتخابية" المنازعات التي تنشأ خلال العملية الانتخابية (المزروعي، 2014، ص 148)، وتدور حول مدلولين رئيسيين، الأول يعرف بـ "المدلول الواسع" ويكون فيه الطعن على كل ما يتصل بمراحل وإجراءات العملية الانتخابية -أي من تكون الدوائر الانتخابية حتى إعلان النتائج-، أما المدلول الثاني فهو "المدلول الضيق" الذي يقتصر الطعن فيه على ما يتصل بعملية التصويت والفرز فقط (هند، 2010، ص 70)، وتُعنَى القوانين الانتخابية بتنظيم قواعد الطعون الانتخابية وتحديد الجهة المختصة بنظرها، وشروط ومواعيد تقديمها وقبولها... إلخ، وقد اختلفت الأنظمة القانونية حول تحديد الجهة المختصة بنظر الطعون الانتخابية فمنها أسند ذلك للسلطة التشريعية، وأخرى أعطته للسلطة القضائية، وترى بعض الأنظمة منح هذا الاختصاص للجهة المكلفة بالأشراف على الانتخابات، كما أن الأنظمة الانتخابية تتجه معظمها إلى إعطاء حق الطعن لمن لهم مصلحة مباشرة فيه كالمترشحين للانتخابات، إلا أن بعض الأنظمة وسعت النطاق وأعطت حق الطعن للناخبين كذلك -أي من ليس لهم مصلحة مباشرة- (بن نصار، ص 202، 204)، أما فيما يخص انتخابات المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة -موضوع دراستنا- فإن قواعده التنظيمية كفلت حق الطعن الانتخابي، من خلال طريقتين (الفصل الثامن، المرسوم الأميري، رقم 59، 2015):-

الأول الطعن على المرشحين: يجوز فيه لأعضاء الهيئات الانتخابية والمرشحين بعد إعلان قائمة المرشحين الأولية الطعن على ترشيح أحد المرشحين خلال المدة المحددة لذلك، وتقوم اللجنة العليا لانتخابات الاستشاري (لجنة الطعون) بالنظر والبت فيها، وتحوز قراراتها قوة الأحكام النهائية

الثاني الطعن على نتائج التصويت والفرز: يحق لكل مرشح -أي مقصور على المرشحين فقط- الطعن على نتائج عملية التصويت والفرز، خلال (48) ساعة من إعلان نتائج الفرز الأولية، وتختص بنظره والبت للجنة العليا كذلك

ونستخلص من ذلك، أن نظام انتخابات الاستشاري أعطى اختصاص النظر والبت في الطعون للجهة المشرفة على الانتخابات (اللجنة العليا)، كما أنه تبنى المدلول الضيق للطعن الانتخابي وقصره على من له مصلحة مباشرة فيه (المرشحين)، وأخذ منحى خاص فيما يتعلق بطريق الطعن على المرشحين وتوسع في شرط المصلحة عندما أعطى حق تقديم هذا الطعن للمرشحين والناخبين

الخاتمة

تبنى التنظيم القانوني لانتخابات المجلس الاستشاري أنظمة وقواعد انتخابية تتسم بالبساطة والمرونة في التطبيق الواقعي، وأحاطها بضمانات تراعي المبادئ العامة للعملية الانتخابية، الأمر الذي أدى إلى نجاح هذه التجربة الانتخابية الحديثة على مجتمع ومواطني إمارة الشارقة، وهذا ما حفزنا للبحث في الموضوع من جوانبه القانونية الموضوعية والاجرائية، لتوثيق هذه التجربة الفريدة التي تميزت بها إمارة الشارقة على مستواها المحلي بأسلوب علمي، يمكن من خلاله فهم طبيعة كافة عمليات وعناصر انتخابات المجلس الاستشاري، وهذا الأمر سيسهم في تطوير وتحسين هذا النظام الانتخابي المحلي، وسيكون مرجع لتوعية وتنقيف مواطني إمارة الشارقة بالعملية الانتخابية -بإذن الله تعالى-.

النتائج:

1. تبنى النظام القانوني لانتخابات المجلس الاستشاري نظام القيد الشخصي لتكوين الهيئات الانتخابية، وهذا النظام يضمن حق المشاركة لكل مواطن يتمتع بحق الانتخاب، إلا أنه النظام القانوني لم يحدد بشكل صريح وواضح الشروط الواجب توافرها في المواطن للتسجيل في الهيئات الانتخابية.
2. حدد النظام القانوني لانتخابات المجلس الاستشاري الشروط العامة والخاصة الواجب توافرها في المرشح، وأغفل شرط هام وهو شرط الكفاية العلمية حيث أن النظام القانوني لم يحدد أن يكون المرشح حاصل على مؤهل علمي معين أو حتى إمامه بقدر كافٍ من القراءة والكتابة الأمر الذي نرى أنه ضروري حتى يتمكن العضو في المجلس من ممارسة مهامه واختصاصاته.
3. نص التنظيم القانوني لانتخابات المجلس الاستشاري على جزاءات عديدة يمكن توقيعها على كل من يخالف قواعد العملية الانتخابية، وأعطى اللجنة العليا للانتخابات سلطة واسعة في تحديد الجزاء المناسب على الفعل المخالف، وهذا الأمر قد يعارض المبادئ العامة للجزاءات، ويضع قرارات اللجنة العليا في هذا الشأن محل للريبة والشك في نزاهتها وحياديتها.
4. إن التنظيم القانوني لانتخابات المجلس الاستشاري راعى أهم الأسس والضوابط الانتخابية المتعارف عليها فقهيًا وقانونيًا، لذا يمكن استخدامه كأساس لأي انتخابات أخرى يمكن تنظيمها في إمارة أخرى في الاتحاد الإماراتي -عموماً- أو في أي انتخابات يزمع تطبيقها في إمارة الشارقة مستقبلاً -خصوصاً-.

التوصيات:

1. نقترح إضافة مادة إلى المرسوم الأميري رقم (59) لسنة 2015م بشأن تنظيم انتخابات المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة، تحدد شروط التسجيل في الهيئات الانتخابية نظراً لتبني انتخابات الاستشاري نظام القيد الشخصي لتكون الهيئات الانتخابية.
2. نرى ضرورة اشتراط الكفاية العلمية في المرشح لعضوية المجلس الاستشاري، وتحديد مؤهل شهادة الثانوية العامة كحد أدنى للتمكن من الترشح لعضوية المجلس، وذلك نظراً لما حققته دولة الإمارات في تأهيل الكفاءات العلمية ولضمان وصول أعضاء أكفاء وقادرين على ممارسة مهامهم واختصاصاتهم في المجلس بما يحقق الصالح العامة للمجتمع والإمارة.
3. يجب حذف المادة (52) من إلى المرسوم الأميري رقم (59) لسنة 2015م بشأن تنظيم انتخابات المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة، واستبدالها بجدول يحدد المخالفات والجزاءات بشكل واضح وصريح يراعي التناسب بين الفعل المخالف والجزاء، تطبقه اللجنة العليا للانتخابات دون أن تمارس فيها سلطة تقديرية من حالة لأخرى في تحديد الجزاء المناسب.
4. نقترح اتباع النظام القانوني لانتخابات الاستشاري في تكوين المجالس البلدية في إمارة الشارقة، نظراً لكونه نموذج مناسب لاختيار أعضاء هذه المجالس من المواطنين التابعين لكل بلدية، حيث إن تقسيم الدوائر الانتخابية في انتخابات الاستشاري تم على أساس نطاق الاختصاص الجغرافي لهذه المجالس، الأمر الذي نرى أنه سيضمن اختيار أكفاء لتولي هذا المنصب ويراعي رغب المواطنين المنتميين لنطاق اختصاص كل بلدية في الإمارة في اختيار ممثليهم فيها.

قائمة المصادر والمراجع:

- آل علي، يوسف (26/ 10/ 2022). مقرر اللجنة العليا لانتخابات المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة لعام 2015، 2019.
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1948م.
- إمام، ناجي (2016). الرقابة على انتخابات المجالس النيابية، الرقابة على انتخابات المجالس النيابية. دار الفكر الجامعي.
- الباز، داوود (2006). حق المشاركة في الحياة السياسية. دار الفكر الجامعي.
- البرزنجي، سهرنك (2015). الأنظمة الانتخابية والمعايير الدولية لنزاهة الانتخابات. منشورات الحلبي الحقوقية.
- بسيوني، عبدالغني (د.ت.). النظر السياسية. الدار الجامعية للطباعة والنشر.
- بن نصار، منصور (2017). النظام الاجرائي لانتخابات المجلس الوطني الاتحادي [أطروحة دكتوراه غير منشوره]، جامعة الشارقة.
- الجبوري، هاشم (2013). الضمانات الدستورية لنزاهة الانتخابات النيابية. دار الجامعة الجديدة.
- الجروان، أحمد (26/ 10/ 2022م). أمين عام المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة ورئيس لجنة إدارة انتخابات المجلس الاستشاري لعام 2015، 2019.
- جفال، زياد (2014). التنظيم الدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة (ط2). الآفاق المشرقة ناشرون.
- خليل، محسن (1971). النظر السياسية والقانون الدستوري. دار المعرفة الإسكندرية.
- دستور دولة الإمارات العربية المتحدة.
- دله، سام (2002). مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، منشورات جامعة حلب كلية الحقوق.
- الذهبي، محمد (2006). الفصل في صحة عضوية أعضاء المجالس النيابية، دراسة مقارنة. دار النهضة العربية.
- زين الدين، أمين (2013). النظر الانتخابية المعاصرة، دراسة مقارنة. دار الفكر الجامعي.
- سعد، سمير (2010). الجرائم المصاحبة للانتخاب في منظور الشريعة الإسلامية، دراسة مقارنة. دار اللوتس للطباعة والنشر.
- العبدالله، صالح (2011). الانتخاب كأسلوب ديمقراطي لتداول السلطة. دار الكتب القانونية.
- العبدالله، صالح (2013). الحق في الانتخاب، دراسة مقارنة. المكتب الجامعي الحديث.
- عفيفي، عفيفي (د.ت.). الانتخابات النيابية و ضماناتها الدستورية والقانونية. دار الجامعيين.
- الغفلي، حمدان (2016). صناعة الانتخابات في دولة الإمارات. دار النهضة العربي.
- القانون الاتحادي رقم (36) لسنة 1992م بشأن رد الاعتبار.
- قانون الانتخابات القومية السوداني لسنة 2008م.
- قانون المعاملات المدنية الاتحادي رقم (5) لسنة 1985م وتعديلاته.
- القانون رقم (2) لسنة 1999م بشأن إنشاء المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة وتعديلاته.
- القانون رقم (3) لسنة 1999م بشأن إنشاء المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة وتعديلاته. قرار رئيس دولة

الإمارات العربية المتحدة رقم (1) لسنة 2019 بشأن تعديل القرار رقم (3) لسنة 2006 في شأن تحديد طريقة اختيار ممثلي الإمارات في المجلس الوطني الاتحادي.
ماجد، الحلو (2008). القانون الدستوري. دار الجامعة الجديدة.
المزروعى، سالم (2014). التجربة الانتخابية في دولة الإمارات. مسار للطباعة والنشر.
المرسوم الأميري رقم (55) لسنة 2015م بشأن إعادة تنظيم اللائحة الداخلية للمجلس الاستشاري لإمارة الشارقة وتعديلاته
المرسوم الأميري رقم (59) لسنة 2015م بشأن تنظيم انتخابات المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة وتعديلاته.
المرسوم الأميري رقم (27) لسنة 2019م بشأن تشكيل المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة للفصل التشريعي العاشر.
المرسوم الأميري رقم (25) لسنة 2018م بشأن الدليل التنظيمي لمراحل وإجراءات إصدار التشريعات في إمارة الشارقة.
ابن منظور (د.ت.). لسان العرب (ج6). دار المعارف.
الموقع الرسمي للمجلس الاستشاري لإمارة الشارقة، <https://ccsharjah.gov.ae/AboutCouncil>،
الموقع الرسمي للأمم المتحدة، <http://org.un.www/>،
هند، حسن (2010). منازعات انتخابات البرلمان. دار الكتب القانونية.
الواسعي، منصور (2010). حقا الانتخاب والترشيح وضماناتهما. المكتب الجامعي الحديث.

الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية: Romanized Arabic References:

āl 'ly yūsf (26 /10 /2022). mqr al-ljna al-'lyā lāntkhābāt al-mjls al-astshāry l'imāra al-shārqa l'ām 2015.2019 ،
al-'ilānu al-'ālamīyyu liḥuqūqi al-'insāni al-ṣādiru 'ani al-jam'īyyati al-'āmmati lil-'umami al-muttaḥīdi sanata 1948m.
'imāmun nājī (2016). al-riqābatu 'alā antikhābāti almajālisi al-niābiyyati al-riqābatu 'alā antikhābāti almajālisi al-niābiyyati dāru al-fikri al-jjāmi'y
albāzu dāwūdu (2006). ḥaqqu almushārakati fi alḥayāti al-siāsiyyati dāru alfikri aljāmi'iyyi
albarzanjiyyu sirhanuka (2015). al'anẓimatu aliāntikhābiyyati wa-l-mma'āyiri al-dawliyyati linazāhati aliāntikhābāti munshawarīt alḥalabiyyi alḥuqūqiyyati
basyūni 'abdāligghny) d.t. (al-nuẓumu al-siāsiyyatu al-dāru aljāmi'iyyatu lil-ṭib'āti wa-l-nashri
bnu naṣṣārīn maṣūrin (2017). al-niẓāmu alijarā'iyyu lāntikhābiāt almajālisi alwaṭaniyyi al-itaḥīdī
]uṭrūḥati dukatwarāh ghayra manshūrihi jāmi'atu al-shāriqati
al-jjabwariy hāshimin (2013). al-ḍamānātu al-dusutwirrayu linazāhati aliāntikhābāti al-niābiyyati dāru aljāmi'āti aljadīdati

- al-jrwān 'aḥmd2022/ 10/ 26) m .('amyn 'ām al-mjls al-astshāry l'imāra al-shārqa wr'is ljna 'idāra antkhābāt al-mjls al-astshāry l'ām 2015.2019 ،
- jaffāl zīādun (2014). al-tanzīmu al-distiwwury lidawlati al'imārāti al'arabiyyati almuttaḥidati) t2.(al'āfāqu almushriqatu nāshirūna
- khalīlun muḥsinin (1971). al-nuzumu al-sīasiyyatu wa-l-qānūni al-distiwwury dāru alma'rifati al'iskandariyya
- dustūru dawlati al-'imārāti al-'arabiyyati al-muttaḥidati
- dallah sāma (2002). mabādi'iu alqānūni al-dastiwriyyi wa-l-naẓmi al-sīasiyyatu manshūrātu jāmi'ati ḥalab kulliyati alḥuqūqī
- al-dhahabiyyu muḥammadun (2006). alfaṣlu fi ṣiḥḥati 'uḍwiyyati 'a'ḍā'i almajālisi alnīabiyyati dirāsatan muqāranatun dāru al-nahḍati al'arabiyyati
- zaynu al-dīni 'aminun (2013). al-nuzumu aliāntikhābiyyati almu'āshiratu dirāsatan muqāranatun dāru alfikri aljāmi'i
- sa'dun samīrun (2010). aljarā'imu almuṣāḥibatu lil-iāntikhābi fi manẓuri al-sharī'ati al'islāmiyyati dirāsatan muqārinatun dāru al-lūtasī lil-ṭibā'ati wa-l-nashri
- al-'bdāllh ṣālḥ (2011). aliāntikhābu ka'uslūbin daymiqriā'āṭy litadāwuli al-sulṭati dār al-kutubi al-qānūniyyati
- al-'bdāllh ṣālḥ (2013). alḥaqqu fi aliāntikhābi dirāsatan muqārinah almaktabu aljāmi'iy alḥadīthi 'affiyyun 'afifiyyun) d.t .(aliāntikhābātu alnīabiyyatu waḍamānātuhā al-dusutwirrayu wa-l-qqianwinnayī dāru aljāmi'ayyin
- alghufliyyu ḥamdāna (2016). ṣinā'atu aliāntikhābāti fi dawlati al'imārāti dāru al-nahḍati al'arabiyyu
- alqānūnu alā'uthādiyyu raqmu (36) lasinti 1992m bisha'ani raddi aliā'tibāri
- qānūnu aliāntikhābāti al-qawmiyyati al-sūdāniyyi lisanati 2008m.
- qānūnu al-mu'āmalāti al-madaniyyati alāataḥidiyī raqmu (5) lasani 1985m wata'dīlith
- alqānūnu rāqmu (2) lsna 1999m bisha'ani 'inshā'i almajlisi al-tanfidhiyyi li'imārāti al-shāriqati wata'dīlith
- alqānūnu raqmu (3) lisinti 1999m bisha'ani 'inshā'i almajlisi al-astishāriyyi li'imārāti al-shāriqati wata'dīlith qarāru ra'isi dawlati al'imārāti al'arabiyyati almuttaḥidati raqmu (1) lisanati 2019 bisha'ani ta'dīli alqarāri rāqmi (3) lisanati 2006 fi sha'ani taḥdīdi ṭariqati akhtīari mumatthilī al'imārāti fi almajlisi alwaṭaniyyi alitaḥiddī
- mājidun alḥulwi (2008). alqānūnu al-distiwwury dāru aljāmi'ati aljadīdati

- al-mmazirwi“uy sālmi (2014). al-tajribatu aliāntikhābiyyatu fī dawlati al’imārati masārun lil-ṭibā’ati wa-l-nashri
- al-marsūmu al-’āmīriyyu raqmu (55) lisunati 2015m bisha’ani ’ādati tanzīmi al-lā’ihati al-dākhiliyyati lil-majlisi al-astishāriyyi li’imārati al-shāriqati wata’dilith
- al-marsūmu al-’āmīriyyu raqmu (59) lasinti 2015m bisha’ani tanzīmi antikhābāti almajlisi al-astishāriyyi li’imārati al-shāriqati wata’dilith
- al-marsūmu al-’āmīriyyu raqmu (27) lisanati 2019m bisha’ani tashkīli al-majlisi al-astishāriyyi li’imārati al-shāriqati lil-faṣli al-tashrī’iyyi al-’āshiri
- al-marsūmu al-’āmīriyyu raqmu (25) lsna 2018m bisha’ani al-dalīli al-tanzīmiyyi limarāḥila wa’ijrā’iāt ’iṣdāri al-tashrī’āti fī ’imārati al-shāriqati
- abnu manzūrīn) d.t .(lisānu al’arabi) g6 .(dāru alma’ārifi
- almawqī’u al-rsmy lil-majlisi al-astishāriyyi li’imārati al-shārqa <https://ccsharjah.gov.ae/AboutCouncil>.
- almawqī’u al-rsmy lil-’umami almuttaḥidati <http://www.un.org/ar/documents>.
- hindun ḥasanīn (2010). munāza’ātu antikhābāti albarlamāni dāru al-kutubi al-qānūniyyati
- al-wāsi’iyyi manṣūrīn (2010). ḥaqqā aliāntikhābi wa-l-tarshīḥi waḍamānātuhumā almaktabu aljāmi’iyyu alḥadītha

The Legal Regulation of the Election for the Consultative Council of Sharjah

Eisa Saif Altamimi⁽¹⁾

Sam Dalla⁽²⁾

Abstract:

This research is about a political right enjoyed by the citizens of the Emirate of Sharjah, namely the election of representatives to the Sharjah Consultative Council. This council is considered one of the public authorities in the Emirate and has a legislative nature. This distinction makes the Emirate of Sharjah unique compared to other emirates of the UAE in view of its local power and its adoption of a parliamentary electoral system. Given the importance and novelty of the subject, the research addresses the key concepts, systems, and rules related to the electoral process. It examines these elements in light of the legal framework governing the elections for the Consultative Council. The study provides an overview of the composition and powers of the Consultative Council, the nature of elections, and how they are managed. It also details the most important rules, stages, and participants in the electoral process in the Emirate of Sharjah, in addition to aligning them with the recognized systems and rules in political and constitutional theory.

Keywords: Election, Candidate, Voter, Council, Consultative.

(1) College of Law – University of Sharjah (Sharjah – U.A.E.)
eisaifaif@gmail.com

(2) College of Law – University of Sharjah (Sharjah – U.A.E.)